



أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدا من هم بحاجة لمساعدات إنسانية في سوريا ارتفع إلى 1.5 مليون شخص بعدما كان مليوناً منذ نحو أربعة أشهر. وفيما تحدثت الأمم المتحدة عن أن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وزع غذاء على 461 ألف سوري بحلول منتصف يونيو (حزيران) ويسعى لزيادة العدد إلى 850 ألفاً في يوليو (تموز) المقبل، قال روبرت واتكنز ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان إن تصاعد أعمال العنف في سوريا يعرقل جهود المنظمة الدولية لتوسيع نطاق عمليات الإغاثة ومساعدة الأشخاص المحاصرين في الاضطرابات المستمرة منذ 15 شهراً.

وأوضح واتكنز أن المنظمة الدولية ما زالت توصل المساعدات لكن خطط إنشاء مكاتب ميدانية في 4 من أكثر المناطق تضرراً في سوريا تواجه عقبات. وأضاف: «تزايد أعمال العنف جعل من الصعب جداً تحقيق التواجد الميداني وهو مهم جداً لضمان توصيل المساعدات الإنسانية».

ورغم إعلان القوات الحكومية والقوات المعارضة الأربعاء الماضي الموافقة على طلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعقد هدنة لأسباب إنسانية، بعد أكثر من عشرة أيام من القتال المكثف، لا تزال اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ممنوعة من دخول مدينة حمص المنكوبة بسبب استمرار القصف وإطلاق النيران. وقد عاد الفريق المكون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري إلى دمشق مساء أول من أمس الخميس بعد فشل كل جهوده لدخول المدينة لإجلاء المدنيين.

وبالأمس، دعا «الهلال الأحمر» العربي السوري واللجنة الدولية لـ«الصليب الأحمر» جميع الأطراف إلى السماح لهما بالدخول إلى مدينة حمص القديمة من أجل تقديم مساعدات وإجلاء المدنيين المحاصرين في القصف والاشتباكات، بعدما باءت محاولتان أول من أمس بالفشل.

وفي هذا السياق، قال مدير العمليات في المنظمة خالد عرقسوسي، في حديث إلى وكالة الصحافة الفرنسية «ندعو جميع الأطراف إلى تجنب المدنيين ويلات الاقتتال والسماح لنا بالدخول لتقديم المساعدات وإجلاء المدنيين إلى مكان آمن»، مضيفاً: «ستتابع التفاوض بعد أن فشلنا أول من أمس مرتين بدخول الحي بسبب عدم تقييد الأطراف بوقف إطلاق النار المتفق عليه». أما المتحدث باسم اللجنة الدولية لـ«الصليب الأحمر» رباب الرفاعي، فدعت «جميع الأطراف المتقاتلة إلى السماح للمواطنين المدنيين بالذهاب إلى أماكن أكثر أماناً وتفادي آثار القتال والحصول على الرعاية الطبية المناسبة»، مؤكدة أن اللجنة «ستحاول دخول هذه المناطق لإجلاء الجرحى والمرضى والمدنيين وتقديم المساعدة»، ولافتة إلى أنها «لا تستطيع التنبؤ بتاريخ ذلك».

وأضافت: «لا يمكننا معرفة تاريخ عودة فريقنا إلى حمص، بعد أن عاد أدرجه أمس إلى دمشق إثر محاولتين باءتا بالفشل لإجلاء المدنيين من أحياء حمص القديمة»، وقالت: «ستتم مناقشة الإجراءات القادمة داخليا ومع شريكنا منظمة (الهلال العربي السوري) قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بعودتنا إلى هناك»، مشددة على أن «القانون الدولي الإنساني يقتضي حصول الجرحى والمرضى على العناية والعلاج اللازمين».

بدوره، حمل المجلس الوطني السوري «نظام الأسد المسؤولية الكاملة عن منع فريق الصليب الأحمر الدولي من إخلاء آلاف المدنيين المحاصرين في حمص»، متهما إياه بمنع الماء والغذاء والدواء عنهم واستخدامهم للضغط على الجيش السوري الحر والمقاومة الشعبية بغية كسر إرادة المدينة الباسلة وأهلها الأبطال.

وإذ دعا المجلس المجتمع الدولي لبذل جهود أكبر لضمان سلامة المدنيين السوريين، وخاصة أن المحاصرين والرازيين تحت قصف قوات النظام، أغلبهم من الأطفال والنساء وبينهم عدد من المرضى وكبار السن، شدد على أن ذلك يتطلب تدخل المنظمات الحقوقية والإغاثية للضغط على النظام ومنعه من مواصلة ارتكاب جرائمه.

ومن حمص، جدد سليم قباني، عضو لجان التنسيق المحلية مناشدته المنظمات الدولية لدخول حمص لإجلاء الجرحى، «خاصة أن بعضهم حالاتهم خطيرة جدا وتتطلب بتر أرجل أو عمليات جراحية كبيرة لا إمكانية لإجرائها في ظل فقدان معظم المواد الطبية الأساسية». وإذ أكد قباني أن قوات الأمن السورية تمنع خروج أي مدني من أحياء الخالدية وجورة الشياح وأحياء حمص القديمة، تحدث عن «أجواء رعب يعيشها هؤلاء فهم من جهة راغبون بمغادرة أحيائهم التي تتعرض لحرب إبادة ومن جهة أخرى خائفون أنهم إذا ما خرجوا يتم اعتقالهم أو تصفيتهم». وقال لـ«الشرق الأوسط»: «النظام يسعى لإيهام المجتمع الدولي بأن الجيش الحر يرفض دخول الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى حمص ليقول: إنهم مجموعة من الإرهابيين تحتجز المدنيين وتقتلهم». وشدد قباني على وجوب إنشاء مكاتب ميدانية للمنظمات الدولية في حمص وغيرها من المدن المنكوبة لمد السكان بالمواد الغذائية والطبية الأساسية خاصة بعدما أصبحت المستشفيات تحت السيطرة المباشرة لقوات الأمن.

بالمقابل، اتهمت وزارة الخارجية السورية من سمتها بـ«المجموعات الإرهابية» بإفشال مساعي دخول الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري إلى حمص بهدف إخراج الجرحى والمرضى وكبار السن والأطفال والنساء وأصحاب الاحتياجات الخاصة والمواطنين المدنيين الآخرين وإدخال المعونات الطبية والغذائية.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر رسمي في الوزارة قوله: إن «المجموعات الإرهابية المسلحة لم تنكث بوعودها في إدخال المساعدات وإخراج المواطنين الذين وقعوا ضحايا لها فحسب بل ارتكبت جريمة موصوفة تتمثل في قيامها بإطلاق النار على وفدي الصليب الأحمر والهلال الأحمر معلنة رفضها لخروج أي مواطن جريح أو مريض».

المصادر: